



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد منحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلمي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بابان و محمد صائب التفهيني و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون اس كوركيين وحسين أبو أنتن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى - / عدنان شريف طالب - وكيله المحاميان
حسين ادعي وحسن هادي كشمير .
التميز عليه - المدعى عليه - / رئيس مجلس محافظة كربلاء / إضافة لوظيفته
وكيلاه الموظفان الحقوقيان طالب عارف صالح
وعقيل عبد الحسين وحيد .

الادعاء

ادعى وكيله المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكلهما سبق ان باشر عمله كعضو في مجلس قضاء عين التمر المحلي التابع لمجلس محافظة كربلاء للفترة من ٢١ / ٥ / ٢٠٠٣ لغاية ٥ / ٦ / ٢٠٠٤ بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٠) في ٢١ / ٥ / ٢٠٠٣ وقد قدم موكلهما طلباً الي مجلس محافظة كربلاء لتزويده بكتاب إلى دائرة التقاعد في المحافظة لشموله بالحكم المادة (١٨ / ٣) من قانون المحافظات النافذ الا ان المجلس رفض طلبه -تظلم المدعى لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٢ / ١٦ / ٢٠٠٨ وقد رفض التظلم بالمعد (٢٧٢) في ٢٠ / ١ / ٢٠٠٩ . أقام المدعى دعواه في ١٦ / ٣ / ٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية قررت محكمة

كويتي عيرال
داد كاي بالاي ليتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٣١/اتحادية/تمييز/٢٠١٠

الفضاء الإداري بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٠٩ وبعد اضيارة ٧٢ ق/٢٠٠٩ الحكم برد الدعوى وقد نقض الحكم بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٩٩/اتحادية/تمييز/٢٠٠٩ في ١٤ / ٩ / ٢٠٠٩ . واتباعاً لقرار النقض ونتيجة المرافعة الحضورية فقد أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١٠ وبعد اضيارة ٧٢ ق / ٢٠٠٩ حكماً يقضي برد الدعوى . ولعدم شاعة العموز بالحكم المذكور فقد باهر بالطعن فيه تمييزاً بالالتاحة التمييزية المؤرخة ٢١ / ٢ / ٢٠١٠ طالبا نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للعقل والأسباب الواردة فيه ذلك لان المجلس المحلي لعين التمر كان قد تم تشكيله بتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠٠٣ وقد تم انتخاب المدعي (العموز) لعضوية المجلس وبالنسبة عمله فيه بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٣ بموجب الأمر الإداري رقم (١٣) في ٢١ / ٥ / ٢٠٠٣ غير ان المدعي مع عدد اخر من أعضاء المجلس المحلي في قضاء عين التمر تركوا العمل بسبب عدم تفرغهم وبذلك اعتبرهم المجلس مستقلين من عضويته ضمناً مما أدى بالمجلس الاستشاري في القضاء إلى تشكيل مجلس جديد بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٣ لعدد النقض في أعضاء المجلس المحلي وصدرت أوامر إدارية تتضمن أسماء الأعضاء الجدد لمجلس قضاء عين التمر وباتاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٣ . وقد تأيد للمحكمة من المستندات ان المدعي كان قد ترك

كويتي عيرال
داد كاكي بالاي تينتيهادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

٢٠١٠/٣١/التحاديه/تميز

العمل قبل ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٣ أي قبل تشكيل المجلس الجديد وإذ أنه كان قد ترك العمل بمحض إرادته وإن خدمته في المجلس المطلي لعين التمر لا تزيد على أربعة أشهر . وحيث ان المادة (١٨ / ثلثا / ١ / أ) من قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨ تشترط لمنح أعضاء المجالس ورؤساء الوحدات الإدارية والتي المحافظ الذين شغلوا مناصبهم بعد تاريخ ٩ / ١ / ٢٠٠٣ راجعا تقاعداً لا يقل عن ٨٠ % من المكافأة الشهرية المحددة بموجب هذا القانون على ان لا تقل الخدمة الفعلية عن سنة . وقد أصبحت هذه العدة لا تقل عن سنة أشهر بموجب المادة (٣) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ المعدلة للمادة (١٨) المشار إليها الفأ . وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالالتحاق في ٢٧ / ٤ / ٢٠١٠ .


الرئيس
مervat المحمود


العضو
فاروق محمد الساسي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد يمان


العضو
محمد صائب النقيبدي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
مباشير شمشون نجي كوركيس


العضو
حسين ابو الخليل